

الموضوع الصفحة

4	المقدمة	
4	أهمية الموضوع	
5	منهج البحث	
6	صعوبات البحث	
6	خطة البحث	
8	فصل تمهيدي : ماهية الإثبات الجنائي وأنظمته المختلفة	
11	المبحث الأول : ماهية الإثبات الجنائي وأساسه	
	المطلب الأول : ماهية الإثبات الجنائي	
		12
	المطلب الثاني : أساس الإثبات الجنائي	
		16
	الفرع الأول : أصل البراءة	
		16
	الفرع الثاني : عبء الإثبات الجنائي	
		34
39	المبحث الثاني : نظم الإثبات الجنائي	
	المطلب الأول : استعراض نظم الإثبات الجنائي	
		40
	الفرع الأول : النظام الاتهامي	
		41
	الفرع الثاني : النظام التحقيقي أو التنقيبي	
		44
	الفرع الثالث : النظام المختلط	

46

الفرع الرابع : نظام الدفاع الاجتماعي

48

المطلب الثاني : موقف التشريعات المختلفة من نظم الإثبات الجنائي

51

الفرع الأول : موقف التشريعات ذات الأصل الأنجلو سكسوني

52

الفرع الثاني : موقف التشريعات ذات الأصل اللاتيني

54

الموضوع الصفحة

الباب الأول
الدليل الجنائي

الباب الأول : الدليل الجنائي

56

الفصل الأول : الدليل الجنائي ومراحله في الدعوى

58

61-----المبحث الأول : ماهية الدليل الجنائي

المطلب الأول : تعريف الدليل الجنائي

62

المطلب الثاني : تمييز الدليل الجنائي عما يشبهه

66

76-----المبحث الثاني : مراحل الدليل الجنائي في الدعوى

المطلب الأول : عناصر الدليل الجنائي

77

المطلب الثاني : مراحل الدليل الجنائي

79

88-----المبحث الثالث : جوهر الدليل الجنائي

المطلب الأول : وظيفة الدليل الجنائي

89

المطلب الثاني : لزومية الدليل الجنائي

98

الفصل الثاني : تقسيمات الأدلة الجنائية

101

104-----المبحث الأول : المعايير المختلفة لتقسيم الأدلة الجنائية

المطلب الأول : أقسام الدليل من حيث المصدر

105

المطلب الثاني : أقسام الدليل من حيث الجهة التي يقدم إليها

107

المطلب الثالث : أقسام الدليل من حيث الأثر المترتب عليه

108

المبحث الثاني : المعيار القائم على علاقة الدليل بالواقعة المراد إثباتها

110-----

المطلب الأول : الأدلة المباشرة

112

الفرع الأول : الاعتراف

116

الفرع الثاني : الشهادة

126

الفرع الثالث : المحررات

137

الموضوع الصفحة

الفرع	الرابع	: الخبرة	
143			
الفرع	الخام	س : المعاينة	
149			
المطلب الثاني	: الأدلة	غير	المباشرة
160			
الفرع الأول	: ماهية القرائن في النظم الوضعية		
161			
الفرع الثاني	: القرائن التكميلية (الدلائل) ودورها في الإثبات		
169			
الفصل الثالث	: الطبيعة القانونية للدليل الجنائي		
171			
المبحث الأول	: علاقة الدليل بنظرية الخصومة الجنائية		
173			
المبحث الثاني	: التكييف القانوني للدليل الجنائي باعتباره عملاً		
175			
إجرائياً			
الباب الثاني			
مبدأ قضاء القاضي باقتناعه			
: مبدأ قضاء القاضي باقتناعه			
178			
الفصل الأول	: ماهية مبدأ الاقتناع القضائي ومظاهره ومراحل تكوينه		
180			
المبحث الأول	: التعريف بمبدأ الاقتناع القضائي وعناصره		
183			

المطلب الأول : التعريف بمبدأ الاقتناع القضائي

184

المطلب الثاني : عناصر مبدأ الاقتناع القضائي

188

الفرع الأول : العنصر الشخصي للاقتناع القضائي

188

الفرع الثاني : العنصر الموضوعي للاقتناع القضائي

190

الفرع الثالث : الاقتناع المطالب به القاضي الجنائي

193

المطلب الثالث : موقف التشريع والقضاء من مبدأ الاقتناع القضائي

195

الفرع الأول : مبدأ الاقتناع القضائي في التشريع المقارن

195

الفرع الثاني : مبدأ الاقتناع القضائي في القضاء المقارن

204

الموضوع الصفحة

210	المبحث الثاني : مظاهر مبدأ الاقتناع القضائي ومراحل تكوينه ونطاقه
	المطلب الأول : مظاهر مبدأ الاقتناع القضائي
213	الفرع الأول : سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة من حيث ذاتها
218	الفرع الثاني : سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة من حيث مصدرها
222	الفرع الثالث : سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة بمجموعها (تساند الأدلة)
	المطلب الثاني : مراحل تكوين الاقتناع القضائي ونطاقه
227	الفرع الأول : مراحل تكوين الاقتناع القضائي
228	الفرع الثاني : نطاق تكوين مبدأ الاقتناع القضائي
241	الفصل الثاني : شروط مبدأ الاقتناع القضائي
251	المبحث الأول : الشروط المتعلقة بشخص القاضي
253	المطلب الأول : التأهيل القانوني للقاضي الجنائي
254	الفرع الأول : ماهية التأهيل القانوني للقاضي الجنائي
254	الفرع الثاني : مبررات التأهيل القانوني للقاضي الجنائي
255	

المطلب الثاني

: تخصص القاضي الجنائي

257

الفرع الأول : مفهوم تخصص القاضي الجنائي وأهميته

258

الفرع الثاني : مبررات تخصص القاضي الجنائي

261

الفرع الثالث : موقف المؤتمرات الدولية والتشريع من مبدأ

تخصص القاضي الجنائي-----263

المبحث الثاني : الشروط المتعلقة بعمل القاضي-----268

المطلب الأول : القواعد التي تحكم مبدأ الاقتناع القضائي

269

المطلب الثاني : نتائج مبدأ الاقتناع القضائي

277

الموضوع الصفحة

الفصل الثالث : تطبيقات مبدأ الاقتناع القضائي

279

المبحث الأول : تطبيقات مبدأ الاقتناع القضائي على الأدلة
المباشرة

281

المطلب الأول : سلطة القاضي الجنائي في تقدير الاعتراف

282

المطلب الثاني : سلطة القاضي الجنائي في تقدير الشهادة

308

أحكام محكمة النقض المصرية

315

أحكام القضاء الإماراتي

318

المطلب الثالث : سلطة القاضي الجنائي في تقدير المحررات

320

المطلب الرابع : سلطة القاضي الجنائي في تقدير رأي الخبرة

326

المطلب الخامس : سلطة القاضي الجنائي في تقدير المعاينة

333

المبحث الثاني : تطبيقات مبدأ الاقتناع القضائي على الأدلة غير
المباشرة

338

المطلب الأول : سلطة القاضي الجنائي في تقدير القرانن

339

الفرع الأول : سلطة القاضي الجنائي في تقدير القرانن القانونية

339

الفرع الثاني : سلطة القاضي الجنائي في تقدير القران القضائية

340

الفرع الثالث : سلطة القاضي الجنائي في تقدير القران

343-----التميلية (الدائل)

المطلب الثاني : سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة الأخرى غير

344-----السائدة

الفرع الأول : التقارير الطبية

345

الفرع الثاني : البصمات

348

الفصل الرابع : استثناءات مبدأ الاقتناع القضائي

351

353-----المبحث الأول : إثبات المسائل الأولية غير الجنائية

المطلب الأول : ماهية المسائل الأولية غير الجنائية وموقف القاضي

353-----الجنائي منها

المطلب الثاني : موقف القضاء الجنائي من إثبات المسائل الأولية

357-----غير الجنائية

الموضوع الصفحة

359-----المبحث الثاني : حجية بعض المحاضر بما ورد فيها
المطلب الأول : محاضر المخالفات

360

المطلب الثاني : محاضر الجلسات والأحكام

363

364-----المبحث الثالث : أدلة الإثبات ضد شريك الزوجة الزانية
المطلب الأول : التلبس بالزنا

365

المطلب الثاني : الاعتراف

367

المطلب الثالث : المكاتبات والأوراق

368

المطلب الرابع : وجود الشريك في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم

369

371-----الخاتمة

قائمة المراجع

380

381-----مراجع باللغة العربية

392-----مراجع باللغة الأجنبية

393 قائمة المحتويات